

مجلس عزيماڻ ڀوُوضح رسمياََ قرار إلغاء مجانية التعليم بالمغرب

آخر الساعة



في أول تعليق رسمي على جدل إلغاء مجانية التعليم، رد المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، على التداول المكثف للعديد من المعطيات بخصوص التوصية المثيرة للجدل.

وأوضح المجلس الذي يرأسه المستشار الملكي، عمر عزيماڻ، في بلاغ توصلت جريدة "كشك" بنسخة منه، يومه الثلاثاء 29 نونبر، أنه تم تخصيص إحدى جلسات الجمعية العامة للدورة العاشرة للمجلس، المنعقدة يومي 21 و22 نونبر 2016، لإبداء رأيه في مشروع القانون الإطار لإصلاح المنظومة التربوية، بناء على طلب من رئيس الحكومة. و"تمثل الهدف الأساس في التأكد من مدى مطابفة مقتضيات هذا المشروع لمضامين وتوصيات الرؤية

الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030"، مضيفاً "وهي الرؤية التي صادق عليها المجلس بالإجماع في شهر ماي 2015، وتمت تزكيتها من قبل الملك، والتزمت الحكومة باختياراتها ومضامينها، وعملت على صياغتها في مشروع قانون إطار يكرس المبادئ والاختيارات الاستراتيجية للرؤية، وينص على رافعات الإصلاح المتضمنة فيها، بما في ذلك تمويل المنظومة التربوية وتنويع مصادره".

وبخصوص قضية فرض رسومات على المغاربة مقابل التعليم، قال "مجلس عزيمان"، إن الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، أوصت مستندة في ذلك، بالأساس، إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بما يلي:

• اعتبار الإنفاق على المدرسة استثماراً في تأهيل الإمكان البشري وتنمية البلاد، فضلاً عن كونه إنفاقاً على خدمة عمومية، مع ملاءمة غلافه المالي مع الحاجيات المستقبلية للمدرسة، والاختيارات الاستراتيجية للمغرب؛

• تحمل الدولة القسط الأوفر من التمويل مع تنويع مصادره؛

• ضمان مجانية التعليم الإلزامي، بأسلاكه الثلاثة الأولى والابتدائي والإعدادي، باعتباره واجباً على الدولة؛

• عدم حرمان أي أحد من متابعة دراسته بعد التعليم الإلزامي لأسباب مادية، إذا ما استوفى الكفايات والمكتسبات اللازمة لذلك؛

• تفعيل التضامن الوطني والقطاعي في تنويع مصادر تمويل المنظومة التربوية، على نحو يمكن من إسهام باقي الأطراف المعنية والشركاء، ولاسيما الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص؛ والموارد الذاتية والمداخيل المحصلة من قبل مؤسسات التربية والتكوين والبحث.

أما بخصوص إحداث رسوم التسجيل في التعليم ما بعد الإلزامي، في إطار تنويع مصادر تمويل المنظومة التربوية، فأوضح المجلس الأعلى للتعليم، أن مداوات الدورة العاشرة للمجلس، أوصت في تطابق مع الرؤية، إلى المصادقة على ما يلي:

• الإعفاء الآلي للأسر المعوزة؛

• تدقيق معايير وشروط إحداث هذه الرسوم؛

• اعتماد التدرج في الإقرار والتطبيق، بموازاة مع التقدم في تفعيل مقتضيات الإصلاح، ولاسيما ما يهم الارتقاء بجودة التربية والتكوين؛

• إنجاز دراسة حول مقدرة الأسر على

المساهمة، تتوخى تحديد الإعفاءات، وسقف رسوم التسجيل، إعمالاً لمبدأ التضامن والتكافؤ، مع تضمين نتائج هذه الدراسة وآليات تنفيذها في نص قانوني.

وأشار المجلس، أن رسوم التسجيل هي مجرد شكل من أشكال التضامن الوطني، يتجلى في مساهمة الأسر الميسورة في حسن سير المدرسة ونجاعة أدائها. ومن ثم، فهذه الرسوم لا تشكل بأي حال من الأحوال المقابل المالي لتكاليف الدراسة، ولا تفيد أي تراجع عن مجانية التعليم والتكوين.

وذكر المجلس، أنه من "المفيد التذكير بأن التوصيات الاستشرافية أعلاه تندرج في صميم مهام المجلس ودوره باعتباره هيئة استشارية مستقلة، وقوة تقييمية واقتراحية، وفضاء للتفكير الاستراتيجي في كل القضايا الوطنية والسياسات العمومية، والبرامج الإصلاحية التي تهم ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي".